طريق التديّن

المناسبة: أسبوع الحكومة

الزمان والمكان: 12 جمادى الأولى 1420هـ ــ ق طهران

الحضور: أعضاء حكومة الرئيس محمد خاتمي

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله وأشكره على توفيقه هذه الحكومة الناشطة المثابرة, وهؤلاء الإخوة الأعزاء لحمل هذه المسؤولية الثقيلة على عواتقهم على مدى سنين في واحدة من أكثر المراحل حساسية في تاريخ ما بعد ثورتنا، وأتمنّى أن تتواصل هذه المسيرة ــ كما أشار سماحة السيد خاتمي ــ بنفس تلك الخصائص التي تجسّدت في شخصية إمامنا العزيز، بقوة واقتدار وثقة بالله.

الشهادة في سبيل الله مفخرة كبرى

ربّما يمكن القول: أنّ مناسبة أسبوع الحكومة تعتبر واحدة من المناسبات ذات المغزى العميق؛ لأن أسبوع الحكومة لدينا يأتي في ذكرى استشهاد شخصيّتين بارزتين من رجال الحكومة.

من الواضح يا أعزائي أنه ليس كل أنواع القتل شهادة، وإنّما الشهادة هي القتل في سبيل الله، والمقترن بالإخلاص والشجاعة والمثابرة, والشهيد هو من يعمل ويسعى بجد ومثابرة وشهامة، ويتحرك في سبيل الله، وهو إذا لم يكن ذا نُبل وشهامة لا يُوفّق للشهادة, يحتمل أنكم جميعاً كنتم على معرفة وثيقة بهذين الرجلين [رجائي وباهنر] أو ربّما أنّ الكثير منكم عمل معهما, ونحن نراهما مصداقاً تامّاً لهذه الخصائص, وهكذا أصبحت ذكرى استشهادهما أسبوعاً للحكومة.

في بلدنا لا يمثّل أسبوع الحكومة أسبوع ولادة الحكومة.

في البلدان الأخرى إذا أرادوا اتخاذ مثل هذا اليوم أو مثل هذه المناسبة يأتون عادةً على ذكرى ولادة الحكومة، أو على عمل بارز أنجزته تلك الحكومة، ويجعلون ذلك أسبوعاً للحكومة, أمّا نحن فقد عمدنا إلى جعل ذكرى الشهادة أسبوعاً للحكومة؛ وهذا أمر مهم وله مغزى عميق, ومعناه: أنّ سبيلنا هو سبيل هذه الخصائص, ولكن هل لنا نحن نصيب في الشهادة أو لا؟ فهذا بحث آخر.

فأنا شخصياً لا أمل لي بنفسي، ولعلّه يوجد بينكم من تكون ــ بمشيئة الله ــ خاتمة أعمالهم الشهادة في سبيل الله؛ وهذه مفخرة كبرى.

وسواء نلنا هذه المفخرة أو لا، فهذا هو منهجنا؛ منهج العمل في سبيل الله بإخلاص وشهامة وشجاعة وإقدام في مواجهة المشاكل.

إذاً.. أصبحت هنالك ثلاث خصائص، هي:

أولاً: أن نجدّ ونعمل، وثانياً: أن يكون عملنا بإخلاص وشجاعة، وثالثاً: أن يكون ذا وجهة إلهية, وأنا واثق بأنّه لو تحققت هذه الخصائص الثلاثة فإنكم ستحرزون إنجازات تفوق أضعافاً مضاعفة ما أنجزتموه خلال السنتين الماضيتين، وهي بحمد الله إنجازات ليست قليلة، ولكن بما أنكم قليلاً ما تتحدّثون إلى أبناء الشعب، فلعلّهم لا يعلمون بالكثير من إنجازاتكم في شتّى الميادين, ولكنني أنا والأشخاص المعنيين بالأمور نعلم أنكم قدمتم أعمالاً كثيرة ومفيدة, ومعنى هذا أنّ إنجازاتكم ستزداد يوماً بعد آخر من خلال وجود هذه الخصائص الثلاثة, ولا شك في أن أيّة مشكلة لا تستطيع المقاومة أمام هذه المجموعة البشرية التي تتحرك بهذه الخصال الثلاثة، بل تنزاح أمامها جميع المعضلات والمشكلات الإنسانية والسياسية والمالية. وهذا وعد إلهي.

الآثار المترتبة على التقوى

فمن جملة الآثار المترتّبة على التقوى هي أنّ الله يبارك لنا في أعمالنا, ولو عرف الإنسان الآثار المترتّبة على التقوى في القرآن الكريم؛ لأدرك أنّ جميع الأسئلة والهواجس التي تختلج في ذهنه قد وردت الإجابة عنها <إن تتّقوا الله يجعل لكم فرقاناً>[1] أي أننا لن يشتبه علينا طريق الحق والباطل، وإنّما سيتجلّى الطريق أمامنا بكل وضوح.

وحينما يميّز الإنسان الحق من الباطل يتحرك بشجاعة أكبر؛ <ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب>[2].

من الطبيعي أنّ رزقكم لا يُعتبر رزقاً خاصاً بكم؛ لأن كل واحد منكم يمثّل قطّاعاً واسعاً من أبناء هذه الأمّة وهذا البلد, رزقكم هو الذي ييسّر لكم عملكم ويوفّر أمامكم الإمكانيّات, وقد يجعل الله بركته أحياناً في المال القليل، وقد تُسلب البركة أحياناً من الأموال الكثيرة ومن الدخل الوفير. ولكن حينما يكون الإنسان تقيّاً ويعمل لله بإخلاص، يبارك له الله في عمله.

---

[1] سورة الأنفال: الآية: 29.

[2] سورة الطلاق، الآية: 2.

انظروا كم أنجز في فترة الحرب ــ التي كان بعضكم يتبوّأ خلالها مناصب حسّاسة ــ من أعمال كبيرة، على الرغم من صعوبة تلك الظروف, ومع ما كنّا نتعرّض له من قصفٍ معادٍ.

ففي مدينة طهران لم يكن باستطاعة أيّ إنسان أن يمكث ساعة من ساعات الليل والنهار وهو مطمئن البال من عدم سقوط قذيفة على غرفته, ولكن في مثل هذه الظروف استطاعت الحكومة، ومجموعة فاعلة من أمثالكم بفضل سعيها وعلو همّتها وإيمانها واتّكالها على الله أن تقدّم أعمالاً كبرى وبمداخيل ضئيلة جداً، وحتّى أقل ممّا كانت عليه في السنة الماضية, كانت هناك بطبيعة الحال مشاكل جمّة، ولكن لم تكن هناك توقّعات بحلّها على هذا النحو، ولكن تمّ حلّها وسارت أمور البلد على ما يرام, وأحرز بعض التقدّم إلى أنّ وصل إلى مرحلة البناء, ومجرّد أن تستطيع الحكومة والشعب خوض تلك التجربة العصيبة والوصول إلى مرحلة البناء يعتبر ذلك بحدّ ذاته عملاً جبّاراً.

وفي مرحلة البناء واجهتنا أيضاً مشاكل جمّة، وما زالت هناك مشاكل في الوقت الحاضر وبإمكانكم إزالتها.

إنّ الطاقات المتوفّرة لديكم طاقات هائلة مصدرها التوكّل على الله والاعتماد عليه, ونحن إذا جعلنا الله نصب أعيننا وعملنا بدافع أداء الواجب، فإن الباري تعالى سيمنّ علينا بلطفه وفضله وكرمه وعونه من حيث لا نحتسب.

وأنتم تلاحظون أثناء ظروف العمل العادية كيف تتفتّح أمامنا في بعض الأوقات منافذ لم تكن في حسباننا، ولم نبذل من أجلها أيّ جهد، ونحن نعلم بحقيقة ذلك، إلاّ أنّ البعض قد يتصوّر من بعيد أننا نحن الذين حققنا هذا الإنجاز أو ذاك على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي أو المحلّي, ونحن حينما نجلس سويّة ندرك أنّ ذلك كان بعون الله؛ يجب أن نؤمن بوجود العون الإلهي, الذي يأتي من حيث لا يحتسب الإنسان, وهذا العون ناجم عن التوكل والإيمان الذي يراه الله تعالى في هؤلاء المسؤولين, والإخلاص الذي يراه الله لدى الشعب ولدى المسؤولين العاملين في خدمته فيه منفعة لهم وسيعود أثره عليهم بالعون والمدد الإلهي.

توصيات القائد للمسؤولين

أعزائي، أرى أنّ طريق التديّن هو طريق التوكّل على الله والإعتماد عليه والثقة بوعوده <ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتّقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض>[3]؛ أي أنّ الإيمان والتقوى يفتحان حتى السُبل الطبيعية، ويحلاّن المشاكل الطبيعية، وحتى المشاكل العالمية، ويقضيان على المخاطر الكبرى، ويسهّلان شؤون الحياة.

هذا هو أحد طرفي القضية, أمّا طرفها الآخر فهو الشعب؛ بمعنى: أنّ ذخيرتكم المعنوية تتمثّل في شيئين: أحدهما التوكل على الله، والآخر هو الاعتماد على هذا الشعب المؤمن الصادق المضحّي المحب للمسؤولين والحريص على الإسلام، والعارف لقدر النظام الإسلامي.

حيث إنّ مسؤولي النظام متى ما استعانوا بالشعب، قدّم لهم كل ما يملك، وأتمّ الحجّة علينا وعليهم.

أودّ أن أعرض على أسماعكم بعض التوصيات في ما يتعلق بشؤون الحكومة, ومن حسن الحظ أن هذه المطالب ذاتها وردت في كلمة السيد خاتمي, فأنتم في الوقت الحاضر في حالة عمل دؤوب، ولكن كلما ازدادت جهودنا حصلنا على منفعة ومردود أكثر.

التنسيق والانسجام بين أجهزة الدولة

من جملة المطالب التي أودّ الإشارة إليها هي: قضية التنسيق والانسجام بين أجهزة الدولة, مع الابتعاد عن ظاهرة إضعاف بعض أجهزة الدولة للبعض الآخر, يجب أن تكون مجموعتكم هذه كتلة واحدة، ويجب أن تتعاونوا بينكم بالمعنى الحقيقي للكلمة, لا أطلب منكم أن لا تكون لديكم طموحات يعمل كل واحد منكم لتحقيقها للقطّاع الذي يعمل فيه؛ فقد قلت ذات مرّة لأحد الأخوة الذين يحملون مثل هذه الطموحات, حينما طلب منّي أمراً يصبّ في هذا الاتّجاه: إنني لن أنفّذ لكم طلبكم؛ لأنه بعيد المنال، إلاّ أنني أثني على هذا الطموح وعلى هذا النفس الذي تحملونه. ومعنى هذا أنني لا أرفض الجهود التي تصبّ لصالح قطّاع معيّن، غير أنّ هذه الجهود يجب أن لا يكون كل واحد منها على حدة, بحيث تلحق الضرر بالجانب الشمولي للدولة, أي أنّ القطاعات المختلفة يجب أن تراعي هذا الجانب.

وأعتقد أنّ المسؤولية الأساسية في هذا المجال تقع على الأقسام المركزية في الدولة، وهي عبارة عن مؤسسة التخطيط والميزانية، ومؤسسة شؤون الإدارة والاستخدام، هذه الأقسام المتمركزة بشكل أساسي في شخص رئيس الجمهورية.

---

[3] سورة الأعراف، الآية: 96.

رئيس الجمهورية محور عمل الحكومة

رئيس الجمهورية يجب أن يُتّخذ كمحور في عمل الحكومة, وأنا كثيراً ما أشبّه الحكومة بمفترق طرق, ورئيس الجمهورية هو الآمر فيه، فإذا ما أشار بِيَده إلى قطاع من قطاعات الدولة بالتوقّف، يجب عليه أن يتوقّف؛ ليتسنّى لبقية القطاعات أن تمرّ، وحينما يشير إليها بالحركة يجب أن تتحرك من غير أن تتقدّم أو تتأخر.

ينبغي مراعاة ما يراه رئيس الجمهورية ــ من خلال التشاور ومن خلال ملاحظة جوانب القضية، ورعاية الأمور التي تطرحها عليه القطاعات التي تعرض عليه إحتياجاتها، ومن خلال النظرة الشمولية التي يحملها ــ أنّ له الأولوية.

من حسن الحظ أنّ سماحة السيد خاتمي رئيس الجمهورية المحترم العزيز يتحلّى بالقدرة والكفاءة اللازمة للنهوض بهذه المهمة, وأنا أحمد الله على ذلك, وكثيراً ما أدعو له.

في ميدان الحكومة يجب أن تكون الأنظار في حالة ترقّب لإشارة الرئيس الجمهورية, وأنا لا أريد التنكّر لمسؤولياتكم في القطعات التي تعملون فيها، فكل واحد منكم مسؤول أمام المجلس وأمام الشعب عن قطّاعه، بَيْدَ أنّ هناك قضية أكبر من قطّاعاتكم، وهي الدولة والإمكانات الحكومية, وهكذا يجب أن تتمكنوا من السير ــ في ظل هذه الصيغة المحورية, وفي ظل هذا الانسجام ــ بعمل الدولة الصحيح إلى الإمام.

حيث يأتي حينها دور المطلب الثالث الذي يترتّب على ما ذُكر، وذلك هو رعاية الأولويات.

رعاية الأولويات

أرى وجوب رعاية الأولويات على صعيدين: الأول على صعيد البرامج الخاصّة بكل قطّاع، والثاني على صعيد برامج كل قطّاع إزاء القطاع الآخر.

لو كانت مصادرنا المالية ثرّة، فلا نعاني حينذاك من أيّة مشكلة، وإنّما نتصرف كشخص ثري إذا احتاج طفله إلى شراء اللُّعب فتراه يقدّم له بسخاء كل ما يلزمه لشراء اللّعب؛ لكننا في الوقت الحاضر لا توجد لدينا مثل هذه المالية الفيّاضة، بل نعاني من نقص كبير في هذه المصادر.

أعتقد أنّ انخفاض عائداتنا المالية من النفط وإن كانت فيها ضربة موجعة لنا, وضغط شديد علينا، إلاّ أنه كان بمثابة فوزٍ لنا, أمّا العائدات الداخلية فقد سببت لنا ضغوطاً

شديدة من جهة، ولم تعد علينا بالنجاح والفلاح والفوز من جهة أخرى، ولم تحمل لنا سوى المرارة والعسر.

يجب علينا العمل على زيادة مداخيلنا الذاتية، ويجب علينا العمل من أجل تنشيط وتفعيل هذا البلد الكبير الزاخر بالخيرات والبركات؛ الذي توجد فيه كل هذه الأراضي الخصبة، وكل هذه الطاقات البشرية الكفوءة، وكل هذه الأيدي العاملة والشباب النشطين والناس المؤمنين، وما يتمتّع به من موقع جغرافي وسياسي وإقتصادي.

يجب ملاحظة الأولويات، ومن بعدها تُحدّد الأولويات نفسها ما ينبغي علينا عمله؛ فالأولويات الموجودة حالياً هي مسألة العمل، وقيمة العملة الوطنية، وكبح التضخّم أو خفضه إلى أدنى حدٍّ ممكن، ومعالجة الركود الاقتصادي وتنشيط اقتصاد البلد.

من الطبيعي أنّ أول ما يتبادر إلى الذهن أنّ جميع هذه الحالات تستلزم وجود الأموال، ولكن من أين نأتي بالعائدات والمداخيل؛ فهذه الأمور كلها متشابكة مع بعضها، إلاّ أنّ أيّاً منها لا ينتهي إلى طريق مسدود.

فنحن إذا نظرنا إلى مَواطن النقص والخلل الموجود لدينا في مجال العمل وفي بعض الخطط الاقتصادية نلاحظ من أين يأتينا الضرر.

ولو أننا اقتصدنا بعض الشيء، وأبدى المدراء مزيداً من الحرص والدقّة، ستُحلّ الكثير من هذه المشاكل تدريجاً؛ وعملية رفع هذه المشاكل تشبه عملية وجودها؛ فمن الطبيعي أنّ أيّة مشكلة ــ سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها ــ تبرز إلى الوجود تجرّ من ورائها مشكلات أخرى، وهكذا الحال أيضاً في ما يتعلّق بحلّ المشاكل؛ فإذا ما أتيح حلّ عقدة واحدة تلاحظون إمكانية حلّ خمس عقد أخرى من ورائها. والمدراء الذين يبدأون بأعمال صغيرة وضئيلة أخال أنها ستصل إلى مراحل جيّدة, وهذا ما يوجب عليكم رعاية الأولويات في إنفاق الأموال وفي اختيار الخطط، وفي تقديم قطاع على قطّاع آخر، مع تقديم خطّة على خطّة أخرى في داخل القطاع الواحد, وأنا ألاحظ عدم رعاية هذه الأولويات في بعض المجالات؛ وأرى لو أنّ هذه القضية حظيت بالاهتمام المطلوب لتمّ حلّ الكثير من المشكلات، وإذا لم يتم حلّها من قِبَل الحكومة فلن يتسنّى حلّها من قِبَل أيّة جهة أخرى.

الجهة الوحيدة القادرة على معالجة هذه المشاكل هي الحكومة.

فيجب القول: كلا، فالمحاسن التي ذكرتها، كلّها موجودة في هذه الخطة ولا أحد ينكرها، إلاّ أنّها لا تحظى بالأولوية؛ وإنما هناك خطّة أخرى تضاف إليها خمس محاسن، أو أنّ الخلل الموجود في خطّتكم لا يوجد في هذه الخطّة, هكذا يجب أن تدخلوا في العمل.

وأعتقد أنّ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وشؤون التربية والتعليم وما يتعلق بقطّاع الخدمات يجب النظر إليها على هذه الشاكلة؛ وهذا ما يجعل مهمة مؤسسة التخطيط والميزانية وبعض القطاعات المركزية مهمة ثقيلة حقّاً, وهذا ما يوجب عليها العمل بجدّ وصدق وإخلاص؛ لكي تتيح لرئيس الجمهورية اتخاذ القرار الصائب؛ ولكي يتوقّف القطاع الذي يشير له رئيس الجمهورية بالتوقّف، ولا تبقى بعد ذلك أيّة شكوى أو تذمّر؛ وهذا يعني أنّ مركزية رئيس الجمهورية هي أساس القضية.

القضية الثانية ــ التي يجب رعايتها ضمن الأولويات ــ هي: القضايا العامّة للمجتمع؛ تلاحظون أننا توجد لدينا أحياناً قضايا أساسية، ولكن تُفرض علينا قضية فرعية بحيث تحتلّ مرتبة أساسية؛ مثلما لاحظتم في حوادث القتل التي أصبحت هي القضية الأساسية في البلاد.

فهل حوادث القتل هي القضية الأساسية بالنسبة لنا؛ لكي نعطيها كل هذا الاهتمام, وتصبح هي الشغل الشاغل لنا، ونضع قضايا الشعب الأساسية جانباً في سبيلها؟! من الطبيعي أنّ قضية كهذه تتكفّل بها الأجهزة المعنية كوزارة الأمن والأجهزة الأخرى والمسؤولين المعنيين.

دقّقوا وانظروا ما هي القضية الأساسية للبلاد, ولا أعتقد أنّ من يُلقي نظرة سليمة على شؤون البلاد يشك في ماهية القضية الأساسية التي يجب أن تعطى لها الأولوية.

فلماذا نشغل أنفسنا بمسائل فرعية من الدرجة الثانية؟! قد توجد في قائمة القضايا الأساسية للشعب عشرة قضايا مهمة، ولكن ينبغي اختيار أكثرها أهمية؛ بمعنى وجوب رعاية الأولويات.

القضية الاقتصادية هي الأهم

المطلب الرابع: هو أنّ القضية الأكثر أهمية هي القضية الاقتصادية.

لقد كان مشروع "الإصلاح الاقتصادي" مشروعاً عملاقاً طرحته حكومتكم, فلماذا تتجاهلونه؟! ولماذا لا تعيرونه اهتماماً جادّاً؟ لقد كنتُ أتوقّع هذا المشروع منذ البداية، إلاّ أنني أصبحت حالياً أكثر ترقّباً وأملاً, فقد غرس مشروع "الإصلاح الاقتصادي" الأمل في نفوس أبناء الشعب، وأُنجز عمل لا يُستهان به في هذا السبيل.

لاحظوا كم تكرّر اسم هذا المشروع, ومدى الاهتمام الذي لقيه من قِبَل أجهزة الإعلام.

وقد تحدّث رئيس الجمهورية شخصياً حول هذا المشروع وقطع الوعود، وأعلنّا نحن عن دعمنا له حسبما تقتضي الضرورة، وتحدّث عنه المسؤولون المعنيّون, وكان من المقرر متابعة هذا المشروع متابعة جادّة.

مشروع "الإصلاح الاقتصادي" يجب متابعته؛ لأنني أعتقد أنّ النقاط التي تضمّنها هي ذات النقاط الأساسية التي نحتاجها اليوم؛ لقد تضمّن هذا المشروع قضية العمل، وهي طبعاً قضية كبرى ومهمّة، ولابدّ أن ينال القطاع المعني بشؤون العمل الدعم القوي والتعاون الحقيقي؛ من الجميع.

والمعني بهذه القضية ليس قطّاعاً واحداً، ولا وزارة العمل وحدها، بل إنّ جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً مَعنيّة بقضية العمل بنحو أو آخر، ويجب عليها جميعاً تقديم العون في هذا المجال، إذ ليس من السهل توفير سبعمئة ألف فرصة عمل سنوياً؛ وقد صدق رئيس الجمهورية في قوله: أنّ هذا الرقم أكبر بكثير من الرقم الذي جرّبنا استيعابه في الماضي، غير أنني أعتقد بإمكانية إنجاز هذه المهمّة؛ فقد لا نستطيع في السنة الأولى توفير فرص لهذا الرقم، ولنفترض أننا نستطيع توفير فرص عمل لنصف هذا الرقم؛ فإذا تمّ لنا ذلك في السنة الأولى، سيتضاعف لدينا العدد في السنة الثانية، وفي السنة الثالثة يتضاعف العدد أيضاً، وهكذا يسير هذا العدد بوتيرة تصاعدية, وتتمّ تغطية هذا العدد أو ربّما أكثر من ذلك، ولكن بشرط أن نسعى ونتابع.

البحث المتعلّق بالقرويين بحث مهم أيضاً؛ فالزلزال والسيول والجفاف الحاصل خلال المدّة الأخيرة يضاعف من مخاطر الهجرة إلى المدن، وهذه الهجرة تستتبع من ورائها مشكلات أخرى؛ فالقرى تعيش أوضاعاً مزرية ولابدّ من الاهتمام الجاد بشؤون القرى ومعضلات الناس فيها.

القضية التي أودّ أن أوصي بها الأخوة توصية جادّة في هذا المجال هي: أن يذهبوا إلى المناطق المحرومة بأنفسهم ويلتقوا أهاليها مباشرة ويطّلعوا على شؤونهم عن كثب؛ فهذه الجولات وخاصة في المناطق النائية والمحرومة ذات قيمة وبركة؛ لأنّها تضع المرء على محكّ مع الحقائق التي كان يسمع بها فقط.

فنحن نقرأ الكثير من التقارير، بَيْدَ أنّ التقرير الذي جعل المرء يلمس الحقائق بنفسه له وَقْع آخر.

وعلى هذا الأساس يجب إبداء مزيد من الاهتمام بالمسائل الاقتصادية؛ لأن مشاكل الشعب أكثر ما تتركّز اليوم على محور المسائل الاقتصادية، ويجب على بعض القطاعات أن تعمل أكثر في هذا المجال.

دعم القائد لرئيس الجمهورية

إنّ من واجبي ــ طبعاً ــ أن أعلن عن دعمي ــ واعلموا أني سأدعم ــ لشخص السيد خاتمي بصفته رئيساً للجمهورية، وللحكومة بشكل عام، وهذا الدعم لا يقتصر على الدفاع عنهم أمام الأعداء، بل حتّى أمام الانتقادات غير الصائبة من الأصدقاء ــ أي العناصر الداخلية والمؤمنة والموالية ــ غير أنّ هذا لا يعني أن لا تقوم الحكومة من داخلها بنقد عملها، بل يجب نقد الأعمال والممارسات بقدرٍ ما.

إخوتي الأعزاء، لقد مضت حتى اليوم سنتان من السنوات الأربع المحددة لكل حكومة، أي خمسون بالمئة من المدّة المقرّرة لها، وهذه الخمسون بالمئة تعتبر لبعض الأسباب هي الفصل الوضّاء من عمر الحكومة؛ وذلك لأن السنتين الأوليين يكون فيهما النشاط أكثر، واندفاع الشعب أشدّ, وآماله في الحكومة أكبر.

أمّا السنتين الأخيرتين فتتميّزان بمزيد من التجارب، إلاّ أنني أشك بإمكانية ترجيح السنتين الأخيرتين على الأوليين.

يجب عليكم العمل في السنتين المتبقيّتين لتحقيق الأماني التي تحملونها بصفتكم مسؤولين مخلصين ــ وطبعاً نحن نعتبركم مسؤولين مخلصين ــ . سارعوا إلى وضع الخطط, واعملوا على تنفيذها بكل جدّ ومثابرة.

يجب أن تكون الخطط نابعة من صميم السياسات

ومن جملة الأمور المهمّة أيضاً هي الخطّة الاقتصادية الثالثة.

وأنا على علم بأنَّ الحكومة تعقد اجتماعات حافلة بالجهد والعمل من أجل تطبيق ما لديها من خطط.

والنقطة التي أشار إليها السيد خاتمي بشأن السياسة العامّة صحيحة تماماً, وقد صرّحت أنا أيضاً بهذا المعنى في الرسالة التي وجّهتها إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام, وكذلك في الرسالة التي وجّهتها إلى السيد خاتمي نفسه.

تنطلق خطط التنمية من صميم السياسات العامّة, وقد اتخذت قضية السياسات العامّة والتخطيط، والنقاشات من قِبَل الحكومة، ثمّ بعد ذلك في مجمع تشخيص مصلحة النظام مع ملاحظة الانتقادات المختلفة، وتعيين السياسات, ثمّ تعيين الخطط وفقاً لتلك السياسات، مسارها الطبيعي والمنطقي.

ولكن يجب الالتفات إلى وجوب مراعاة تلك السياسات أثناء عملية التخطيط، ولابدّ أن تكون الخطط نابعة حقّاً وحقيقة من صميم سياسة الدولة، ووليدة لتلك السياسة؛ بحيث إنّ

الخطّة إذا نجحت في موضعٍ ما يدرك المرء صواب تلك السياسة، وإذا أخفقت الخطّة يدرك خطأ تلك السياسة, أي يجب معرفة هذا التلازم.

وإذا نُفذّت الخطّة في مكان ما على نحو لا يُراعى فيه تلك السياسة تُفهم العلّة في خطأ تلك الخطّة, وهذا شيء آخر عدا ما يتعلّق بعمل المنفّذين؛ لأن نسبة مُعيّنة من ذلك تعود إلى طريقة عمل المنفّذين، ولا دخل للسياسات في ذلك.

وعلى هذا الأساس لا يستطيع المرء أن يعلم فيما إذا كانت تلك السياسات الموضوعة صحيحة أم سقيمة، على الرغم ممّا سبقها من مقدّمات ومن جهود مبذولة من قِبَل مجمع تشخيص المصلحة، وقبل ذلك من قِبَل الحكومة، ناهيك عن آلاف الساعات من الجهود المبذولة من قِبَل الأخوة العاملين في مؤسسة التخطيط والميزانية لتنظيم تلك السياسات، ثمّ تأتي بعد ذلك إلينا ونبذل نحن فيها أيضاً بعض الجهود.

يجب أن تكون الأمور بالنحو الذي يجعل تلك التوجّهات واضحة للعيان في كل واحدة من تلك الخطط، ويفهم المرء أنّ هذه الخطّة منطلقة من تلك السياسات, أي أن يكون بينهما ترابط طبيعي ومنطقي.

يجب الحفاظ على انسجام الدولة والنظام على أعلى المستويات

الكلمة الأخيرة التي أودّ إلقاءها على مسامع الحضور الكرام هي: أنّ الأخوة والأخوات يجب عليهم العمل بما من شأنه الحفاظ على انسجام الدولة والنظام على أعلى المستويات.

واعلموا أننا إذا نجحنا في التغلّب على هذه المشاكل ــ وسننجح بعون الله وفضله ــ فإن نجاحنا فقط في السير ضمن إرادة جماعية واحدة, وفي ظل الانسجام والوحدة على أعلى المستويات في النظام؛ وهذا هو ما يؤدّي بنا إلى الوحدة العامّة بالمعنى الحقيقي للكلمة, فإذا كانت هنا جماعة تفكّر بعملها وبكلامها فقط، وهناك جماعة أخرى تفكّر بآرائها وأعمالها فقط، فهذا يعني تقسيم وتجزئة النظام على أرفع المستويات، وهو أمر ينتهي بضرر النظام، ولا يعود بالمصلحة على أي أحد، وإنّما ينتهي لصالح العدو, ولو كان لنا عدو فطن وعاقل لبادر فوراً إلى انتهاز الفرصة.

من حسن الحظ أنّ شعبنا اليوم متّحد ــ والحمد لله ــ كما ثبت من خلال التجربة؛ وإنّما يترسّخ ويتعمّق ويتجذّر هذا الاتّحاد فيما إذا لم يكن هناك اختلاف وانفصام وجدال على المستويات العليا.

وإذا أردتم أن يحالفكم النجاح في عملكم فما عليكم إلاّ التمسّك بهذا الاتحاد.

أسأل الله أن يوفّقنا وإيّاكم جميعاً ليتسنّى لنا السير على هذا الصراط المستقيم والتزوّد من الفيض والعون الإلهي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته